

"الجنرال" و"الحكيم" أي ثمن؟

نبيل بومنصف

جريدة النهار ١٦/٩/٢٠٠٠

حين سحق وليد جنبلاط لوائح خصومه في الشوف ومعظم عاليه - بعيدا واخترق نسيب لحد وبيار امين الجميل حصون اللائحة المنيعة في المتن، انبرت السلطة لتبييض وجهها المسودّ وعزت الفضل الى نزاقتها ولم تعترف بعجزها.

حين ابتلع رفيق الحريري بيروت عن بكرة أبيها، ناخبين وقوى تقليدية ومحدثة، لجأت السلطة الى أسهل التبريرات عازية هذا الاجتياح الى المال السياسي والعصبية السنية وحدهما، ولم تعترف بقصورها. ابتلعت محادل نبيه بري و"حزب الله" الجنوب والبقاع الشمالي، وطافت المحادل الاخرى على البقاعين الاوسط والغربي فهللت السلطة لوفاق الاقوياء ولم تعترف باليد الفضلى السورية التي حققت هذا الانجاز. بعد ١١ يوما من انفضاض "اللثة" الانتخابية هدرت بيروت الشرقية بكل شعارات "المجتمع المسيحي" فصمنت السلطة صمت الآفلين امام هذا التحول المهم.

الخلاصة ان هي ان السلطة تخرج من هذه المعمة أضعف الضعفاء وخصوصا بعد ظهور الهرم اللبناني منقلبا على رأسه: الطوائف قوية سواء بانتصاراتها الانتخابية اسلاميا او بتعبيراتها الرفضية مسيحيا، والسلطة (رئاسة وحكومة وأجهزة) متعثرة مترددة لا تكاد تقوى على خوض الاستحقاق الحكومي "المفزع"!

غير أن هذه الخلاصة لا يفترض ان تشيع فرحاً ساذجاً لدى المهللين لان سلطة خائفة غالبا ما تؤذي أكثر بكثير من سلطة قوية.

فمع ان ما يجري يعيد لبنان الى رشده الطبيعي غير المصطنع، وهو المحكوم بواقع تكوينه المتعدد الطوائف، فان تعثر السلطة او ربما مضيها المقصود في التعثر سيعيد في النهاية كل مقدرات الامور الى سوريا مهما قيل في حكمها الجديد المنفتح على الاحتقانات اللبنانية.

وثمة خطر داهم يتمثل في قيام مفارقة هي الأغرب اطلاقا حتى الآن في ظل عهود الطائف من شأنها ان تكرر انفصاما دائما ليس على المستوى الطائفي فحسب بل ايضا على مستوى النظام الدستوري والسياسي.

ذلك ان ما حصل في ذكرى ١٤ ايلول أثبت ان القوى المسيحية الرفضية، وهي العضد الفعلي للمسيحيين نظرا الى اتساع قواعدها ولو متنافرة ومثقلة بحساسيات الحرب بين العماد ميشال عون والدكتور سمير

جعجع، أقيبت على اثبات حضورها في مناسبة من شأنها ان تعكس احتقانات راديكالية مناهضة للسلطة وسوريا في حين ان هذه القوى قاطعت الانتخابات النيابية التي صيغ قانونها على نحو من شأنه ان يذيب أي مشاركة مسيحية ولو كثيفة. وبمعنى آخر فان ألوف "القواتيين" والكتائبيين الذين شاركوا في ذكرى ١٤ ايلول - فضلا عن الوف اخرى من "العونيين" لم يشاركوا - ما كانوا ليغيروا حرفا في انتخابات بيروت مثلا بفعل التقسيم الهجين للعاصمة.

وبذلك تصبح المعادلة الغربية هي ان الانتخابات للمسلمين والاستفتاءات للمسيحيين على نحو يسمح للجميع بالتعبير ولكن يبقى التمثيل مختلا لان لا قناة دستورية اخرى سوى الانتخابات توصل أصوات المستفتين الى السلطة، وكأنما يُراد لهذه القوى الراضة ان تعبر "من الخارج" حماية لنظام يمنع مسّه.

وثمة وجه خطير آخر لهذه المفارقة لا تُسأل عنه السلطة بمقدار ما يُسأل عنه جمهور "المجتمع المسيحي" وقادته، علما ان الظاهرة اللافتة التي قدمها هذا الجمهور في ١٤ ايلول كانت في ان فتوته لم تحل دون افتتانه بزعماء اما قضاوا استشهادا، واما نُفوا او سُجنوا وبالكاد تعرّف اليهم هذا الجمهور.

النقطة الخطرة التي قدمها هذا الجمهور ليست في "مسيحيته" بالمعنى "الاستنفاري"، باعتبار ان الاستنفارات الطائفية الاخرى لم تكن موجهة ضده بل ان الجميع تباروا في ما يسميه اليساريون "اصطفافا" لعرض العضلات، بل تكمن الخطورة في خطاب مسيحي بات يحصر قضية استرداد السيادة واصلاح النظام باعادة "الجنرال" وخروج "الحكيم" علما أن لا شيء يضمن ان هذه العودة وذلك الخروج في حال حصولهما سيفضيان الى حل للمشكلة الكبرى.

وعلى أهمية قضية "الجنرال" و"الحكيم" في وجدان محتقن ووسط واقع سياسي مختل فان الغلو في حصر المشكلة اللبنانية بقضيتيها سيتقل عليهما بحيث تسمى العودة والخروج ثمنا حصريا وسيعرض هذا الجمهور وقادته للابتزاز السياسي وقواعد المقايضة والشروط، في حين ان اي حل فعلي وواقعي لعودة عون واطلاق جعجع يبدو أبعد بكثير مما يظن المتفائلون.